جامعة الإسكندرية للبيع .. والمتعهد بالرأى رئيس الجامعة الدكتور حسن ندير الذى تقدم بمشروع لبيع جميع مبانى الجامعة ، والتى قدرها بمبلغ ١٢ مليار جنيه، وذلك لإنشاء جامعة جديدة على أراضى كلية الزراعة بمنطقة أبيس الصحراوية والمقدر مساحتها بـ ٥٥٨ فدانا.

وافق مجلس الجامعة على بيع أصول الجامعة، والتى ذكر التقرير الذى تقدم به رئيس الجامعة أن معظم مبانيها آيلة للسقوط، وأنها تحتاج إلى مايزيد على ٥٥٠ مليون جنيه فى حالة ترميمها، وهو غير متوفر فى ميزانية الدولة.

«الموقف العربى» تفتح الملف:

تفريط فى صرح علمى ومعمارى:

جامعة الإسكندرية للبيع!

يقوم المشروع فى صيغته المطروحة على مبادلة أصول عقارية للجامعة بالقيمة السوقية فى مواقع أخرى أقل تكلفة، وتوقع المشروع تحقيق الجامعة لفائض مالى ١٠ مليارات جنيه، ولن يشكل عبئا على موازنة الدولة، ويتضمن المشروع المقترح إقامة مبان لكليات تضم مخصصات الكليات التابعة للجامعة بتكلفة ١٠٠ مليون جنيه لكل كلية ويستغرق المشروع من ٥ إلى ٧ سنوات.

وأثار هذا الإعلان أزمة حادة بين أعضاء هيئات التدريس على مستوى جامعات مصر ورئيس الجامعة مؤكدين أنه لا يملك السلطة أو الصلاحية لاتخاذ قرار بيع وهدم الجامعة بحجة تطويرها!!

مجلس الشعب ليس غائبا عن القضية فالأيام المقبلة ستشهد لجانه أعنف هجوم من النواب على الفكرة من خلال العديد من طلبات الإحاطة والبيانات العاجلة التى تتهم الحكومة بالبدء فى بيع وخصخصة المؤسسات التعليمية الحكومية لكبار المستثمرين لإقامة عدد من المشروعات السياحية والفندقية.

يقول الدكتور جمال زهران عضو مجلس الشعب واستاذ العلوم السياسية بجامعة قناة السويس : إن سياسة الحكومة تسير فى طريق بيع كل شىء لأنها تريد التخلص من الشعب، مؤكدا أن جامعة الإسكندرية صرح تاريخى لايجب التفريط فيه مهما كانت الأسباب، مشيرا إلى أنه تقدم بطلب إحاطة بشأن هذا الموضوع طالبا تفسيرا حقيقيا ومقنعا لهذا الموضوع!.

ويشير زهران إلى أن جامعة الإسكندرية ومبانيها يمكن ترميمها ولكن الحكومة تلجأ إلى الحل الأسهل وهو البيع، وتساءل كيف سيتم نقل جامعة الإسكندرية إلى الصحراء؟، وهو ما سيتسبب فى تشريد الطلبة والأساتذة، وسيحدث بلبلة وفوضى فى المواصلات، فهناك مايزيد على ٦ آلاف عضو هيئة تدريس سيتم نقلها إلى الموقع الجديد وهذه فى حد ذاتها مأساة!!

والفاجعة..والكلام للدكتور زهران- أن ماهو مطلوب هدمه مؤسسة تعليمية عريضة، والغريب أن رئيس جامعة الاسكندرية ومجلس الجامعة معه لايملكون السلطة أو الصلاحية أو الأهلية لاتخاذ قرار بهدم الجامعة، ونقل مبانيها خارج المدينة بزعم تحديثها! فالأرض أصلا لاتملكها الجامعة والتصرف فيها قرار سيادى، كما أن القرار فى منتهى الخطورة بحيث لايتصور أن مجلسا جامعيا معينا بوسعه أن يصدر قرارا بهدم الجامعة أو نقلها فى اجتماع لمجلس الجامعة بالإجماع!.

النائب د. جمال زهران:

قدمنا طلبات إحاطة فى مجلس الشعب.. والحكومة تلجأ إلى الحلول السهلة

حسين أبوعايد

ويتساءل دكتور زهران هل تمت دراسة هذا المشروع الذى سيغير ديموجرافية الاسكندرية؟ وهل تم عرض هذه الدراسة على أساتذة الهندسة والتخطيط العمرانى أم أنها ستتم فى إطار عشوائى؟!

وأبدى الدكتور محمد السباخى الاستاذ بهندسة الإسكندرية انزعاجه من المشروع ومن تصرحات رئيس الجامعة، مؤكدا عدم اندهاشه لأن هذا الوضع يساير المناخ العام الذى يباع فيه تاريخ البلد وتراثه وكل ما هوعزيز علينا من خلال صفقات مشبوهة.

ولايخفى السباخى أن كثيرا من الاساتذة يعتقدون أن الهدف من هذه الفكرة هو هدم مستشفى الشاطبى وتحويله إلى فندق ٥ نجوم لحساب مكتبة الاسكندرية، متهماً رئيس الجامعة بالتصرف فى المشكلات المستعصية بالبيع متجاهلا رأى الاساتذة ومكتفيا برأى ٣٠ فقط هم أعضاء مجلس الجامعة !!

ويشير د. السباخى إلى أن الأرض المزمع نقل الجامعة إليها بأبيس هى أرض زراعية تابعة لكلية الزراعة، وإذا بنى عليها فأين تذهب كلية الزراعة، كما أن القانون يجرم البناء على الأرض الزراعية، ويجب أن تكون الجامعة هى القدوة فى احترام القانون.

ويرى الدكتور محمد عبدالباقى استشارى تخطيط عمرانى واستاذ مساعد بهندسة عين شمس رأيا مختلفا.

قائلا: إنه فى حالة الموافقة على بيع جامعة الاسكندرية فيمكن أن تطرح منشآتها لمناقصة على رجال الاعمال والمستثمرين بحيث يتم البيع بشروط وهى عدم هدم المنشآت القديمة، وترميمها والحفاظ عليها، مع إعادة استخدامها فى أنشطة أخرى ذات عائد اقتصادى.. فيمكن استخدامها كجامعة خاصة وذلك حفاظا على التاريخ والتراث المعمارى العظيم.

ويشير عبدالباقى إلى أن قرارات الهدم لمثل هذه المبانى لابد وأن يكون بناء على دراسات وتقارير من المتخصصين،فهل قام رئيس جامعة الاسكندرية بهذه الدراسات، فالمبانى التاريخية القديمة لابد من المحافظة عليها وصيانتها، أما المنشآت الحديثة التى أنشأت خلال الـ ٣٠ عاما الماضية فليس لها عمق تاريخى ويمكن التفريط فيها، أو إزالتها إذا لزم الأمر.

يقول دكتور يحيى القزاز الاستاذ بجامعة حلوان وعضو جماعة (٩مارس) أن بيع جامعة الإسكندرية هو السابقة الأولى فى التاريخ، فلم نسمع من قبل عن قيام دولة ببيع جامعاتها والتى هى دور علم مثلها كمثل دور العبادة ومن يبيع دور العبادة يسهل عليه التفريط فى استقلال وطنه.

وإذا كان الهدف هو البحث عن مستثمرين لكى نجاملهم فهناك مناطق كثيرة نجاملهم بها غير جامعة الإسكندرية فجامعة الإسكندرية تحفة معمارية فهى تمثل نمطا ودلالة على حضارة عريقة منذ قديم الزمان، ولو سلمنا نبيع كل ما هو قديم فعلينا بيع كل الآثار المصرية القديمة لكى تدر لنا ربحا كثيراً.

أما حجة أن مبانيها آيلة للسقوط فهذه جريمة أخرى فإذا كانت هذه المبانى لاتصلح لأن تكون منبرا علمياً، فلتكون عملا أثريا مهما يتم الحفاظ عليه لما له من طراز معمارى فريد.

ويتساءل عن هدم الجامعة، فأى مشروع تقيمه الدولة هو لخدمة التجمعات فأى مصالح خدمية تقام لخدمة الناس بمعنى أن أية مصالح خدمية تكون، فى الأماكن ذات التجمعات السكنية، ففى كل الدنيا توجد مدن قائمة على الجامعات ففى بريطانيا تقوم مدينة على جامعة كمبردج وكذلك الوضع بالنسبة لجامعة أكسفورد وهى من أقدم الجامعات الانجليزية تقوم على أساسها مدينة أكسفورد وتستخدم أيضا كنمط سياحى إلى جانب دورها التعليمى ولكننا فى بلدنا نقضى على كل شىء من أجل مجاملة مجموعة تجار من حكام مصر الذين يريدون تدمير التعليم خدمة للصهاينة.

فالأمة الجاهلة أسهل فى محاربتها من الأمة المتعلمة، فإذا أردت أن تقتل شعبا وهو على قيد الحياة فعليك بتجهيله وتجفيف منابع المعرفة والعلوم، وأنا شخصيا والكلام للدكتور القزاز أعتبر أن ما يحدث هو مؤامرة من قبل قلة متسلطة على الحكم، وأعتقد أن مايحدث لن يكون هو البداية للبيع فقط ولكنها البداية لخصخصة وتأجير الجامعات من الباطن، فالدولة تخلت عن دورها فى كل شىء ليتحول الشعب إلى شعب متسول، والواقع يقول: إن كل ما يحدث هو مؤامرة دولية مفضوحة.

يؤكد صبحى صالح موسى عضو مجلس الشعب وأحد مقدمى طلبات الإحاطة أن التفكير فى بيع جامعة الاسكندرية يعكس إحساسا بعدم الانتماء لهذا الوطن، فغير معقول أن نبيع كل شىء فى البلد حتى المبانى التاريخية ومنابر العلم، ولمصلحة من يتم ذلك، لمصلحة من هدم الجامعة ومستشفى الجامعة هى المقصودة قبل الجامعة، فهذا بيع لآثارالدولة فمبنى إدارة جامعة جامعة الاسكندرية مبنى أثرى وبيعه هو بيع للآثار والتاريخ والعلم وسرقة للبلد،وأنا شخصيا والكلام لصالح، أرى أن ما يحدث هو إجرام وليس تطويرا أو تنمية، ففى الوقت الذى تم فيه طرح فكرة البيع فى مجلس الجامعة وتمت الموافقة عليه، لم يطرح حتى الآن مشروع بديل للجامعة مشروع مكتمل لكل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية إلا أن هذا ليس غريبا فى ظل سياسة الحزب الوطنى التى لاتبقى على شىء ولاتحترم أى شىء وإلا فلماذا تم بيع عمر أفندى وبيع القطاع العام كله وأين ذهبت أمواله، وأين الشفافية فى إجراءات البيع؟!

ويضيف صبحى صالح أن ما يحدث سيكون بداية لبيع الجامعات المصرية والمبانى الأثرية ومن يقوم بذلك أشخاص ليس لهم أى حق، فما حق إدارة الجامعة فى أن تطرح الجامعة للبيع، ومعنى هذا أن يطرح موظفو البنوك بنوكهم للبيع فكيف تباع الدولة من قبل موظفى الدولة. □□

د. يحيى القزاز:

ادعاء أن المبانى آيلة للسقوط.. جريمة

د. محمد السباخى:

أساتذة الجامعة يعتقدون أن الهدف هو هدم مستشفى الشاطبى وتحويله إلى فندق خمس نجوم

د. محمد عبدالباقى:

المبانى التاريخية لا بد من المحافظة عليها